



خطاب السيدة تيريزا ماكهنري،
رئيسة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت
والسيد محمد قمره، نائب الرئيسة،
خلال الدورة الـ 92 للجمعية العامة للإنترنت في غلاسغو (المملكة المتحدة)
(6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)

سيادة الرئيس،
حضرة الأمين العام،
حضرات المندوبين الكرام،

اسمي تيريزا ماكهنري، ويشرفني أن أتوجه إليكم اليوم بصفتي رئيسة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت.

ويرافقني اليوم نائب رئيسة اللجنة، المقدم الدكتور محمد قمره الذي سيقدم هذا العرض معي، والسيدة فلورانس أودوير، التي تتأسس منذ أمد بعيد أمانة لجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت التي توفر الدعم للجنة. وكما تعلمون، لجنة الرقابة هي جزء لا يتجزأ من الإنترنت، وبما أننا نحب تكرار الكلمات الحكيمة التي تلفظ بها أميننا العام المنتهي تفويضه: لو لم يكن لدينا لجنة مستقلة للرقابة على محفوظات الإنترنت، لما كان لدينا بعد نشرات حمراء.

ووفقاً للنظام الأساسي للجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 2016 ودخل حيز النفاذ في آذار/مارس 2017، تراقب اللجنة معاملة البيانات الشخصية في محفوظات الإنترنت وتأذن للأفراد بالوصول إلى البيانات التي يحوزها الإنترنت وبطلب حذفها. والأسس التي يقوم عليها عملنا ترد في النظام الأساسي للجنة الرقابة، وقد يكون قد سبق للبعض منكم الاطلاع عليها. ولكن، بالنظر إلى أهمية فهم العمل الذي نضطلع به، رأينا أنه من الضروري أن نذكركم ببعض الأساسيات التي تركز عليها أنشطتنا.

وكما جرى بيانه بشكل مفصل في تقريرنا السنوي، تتمثل المبادئ التوجيهية للجنة الرقابة فيما يلي: الاستقلالية والحياد، والأمن والسرية، والكفاءة، والاستشراق والابتكار، والشفافية والدعم.

ومن الناحية العملية، تضطلع اللجنة بدور رقابي، ودور استشاري، ودور شبه قضائي بالنظر إلى أنها تعامل الطلبات الفردية للأفراد الذين يسعون إلى معرفة ما إذا كان لدى الإنترنت بيانات تخصهم أو إلى طلب حذفها.

وفي إطار دورها شبه القضائي، تتولى لجنة الرقابة، بطبيعة الحال، المهمة الصعبة المتمثلة في تطبيق قواعد الإنترنت، في سياق تتضارب فيه المصالح بين مقدمي الطلبات (الأفراد الذين تقدموا بطلبات إلى اللجنة) والمكاتب المركزية الوطنية¹ مصدر هذه البيانات المطعون فيها.

¹ المكاتب المركزية الوطنية للإنترنت.



واللجنة ملزمة، بموجب قانونها الأساسي، بإصدار قرارات نهائية بشأن الطلبات الفردية ضمن مهل زمنية محددة بشكل صارم. ففي الواقع، يشكل حق الأطراف في الحصول على استنتاجات مبررة لطلباتهم ضمن مهل زمنية معقولة جزءاً أساسياً من الحق في الحصول على سبل انتصاف فاعلة. ويحتج الإنترنت بقدرة لجنة الرقابة على توفير سبل انتصاف فاعلة للدفاع عن حصانة المنظمة أمام المحاكم الوطنية.

وفي غياب أيّ ظروف استثنائية، يتعين على اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، أن تصدر قراراتها بشأن طلبات الوصول في غضون أربعة أشهر، وفي غضون تسعة أشهر بشأن طلبات الحذف، اعتباراً من تاريخ إعلان مقبولية الطلب.

والتعاون من جانب سلطاتكم، الذي تقتضيه أنظمة الإنترنت، ضروري جداً لكي تتمكن اللجنة من إجراء استعراض قانوني للبيانات المسجلة في محفوظات المنظمة.

ولا يمكن للجنة أن تؤدي دورها المتمثل في حماية المنظمة على أكمل وجه إلا بفضل تعاونكم والدعم الذي توفره مكاتبكم المركزية الوطنية. وإذا كنت أشدد على ضرورة إحالة ردود سريعة وملاءمة على استفسارات اللجنة، فلأنه من الضروري أن نطلع على جميع المعلومات المفيدة لكي نتحقق من الالتزام بالمهل النظامية المحددة لنا. فمن المهم على سبيل المثال أن تزودنا المكاتب المركزية الوطنية بالمعلومات الملائمة التي تتيح تأكيد موقفها بشأن مسائل تتعلق بادعاءات برفض التسليم، أو وضع الحماية، أو قرارات قضائية بإسقاط التهم، أو صلاحية مذكرات التوقيف، وأن تحيل ردوداً مباشرة ومقتضبة على الأسئلة المتعلقة بالقوانين السارية والتهم.

ونحن نرغب في أن تقوم العلاقة بين المكاتب المركزية الوطنية ولجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت، وبين مقدمي الطلبات واللجنة، على الاحترام المتبادل وفهم كل منا لأدوار وكفاءات الآخر، وأن نقبل بأنه لا يمكننا أن نتفق على الدوام. وفي هذا السياق، نواصل العمل مع المكاتب المركزية الوطنية والأمانة العامة لضمان فهم هذه المكاتب للدور المختلف لكل من الفريق المتخصص المعني بالنشرات والتعاميم² ولجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت التي ينحصر دورها بالبت في الطلبات الواردة من مقدمي الطلبات لتصويب بيانات أو حذفها.

وكما سبق أن ذكرنا، وبرغم أن اللجنة تبتّ في القضايا، إلا أنها لا تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها محكمة قضائية على الصعيد الوطني. فاللجنة لا تبتّ في صحة أيّ ادعاءات، ولا تبدي آراء عامة بشأن المنظومات القضائية. وكذلك لا نعد إلى تقييم مدى ملاءمة طلب تسليم في ظروف محددة. ومجمل أنشطة اللجنة تنصب على مسألة واحدة: معرفة مدى تقيّد البيانات قيد المراجعة بأنظمة الإنترنت.

² الفريق المتخصص المعني بالنشرات والتعاميم التابع للأمانة العامة.



وعلى سبيل المثال، غالبا ما نواجه حالات يحتج فيها مقدّم الطلب بأن الملاحظات التي يتعرض لها تستند إلى دوافع سياسية وأن الأدلة ضده كاذبة، في حين يشير المكتب المركزي الوطني إلى أن مقدّم الطلب متهم بجرائم فساد أو جرائم مالية خطيرة، ويقدم وصفا للشهادات والوثائق الثبوتية التي تدينه. وفي هذه الحالات، يتعين على اللجنة النظر في جميع المعلومات التي تُعرض عليها لكي تقرر، في ضوء قواعد الإنترنت، ما إذا كان الطابع السياسي يغلب ظاهريا على البيانات. وخلال هذه العملية، لا تصدر اللجنة استنتاجات بشأن الوقائع، ولا تسعى إلى البت في صحة الوقائع التي عرضها مقدّم الطلب أو المكتب المركزي الوطني. ويشير أحيانا الأشخاص الذين يعربون عن قلقهم من إساءة استخدام إجراءات الإنترنت إلى هذا القيد الذي يسمح برأيهم لبعض البلدان، لا سيما تلك التي تعي حدود صلاحيات اللجنة، بإساءة استخدام النظام. ولكن بموجب قواعدنا، لا نحول ولا يمكننا أن نحول إلى محكمة قضائية تقييم صحة وصلابة الأدلة. ولكننا في المقابل، ننظر في المعلومات التي يزودنا بها مقدّمو الطلبات والمكاتب المركزية الوطنية ونحلل السياق العام للقضية للبت فيما إذا كان الطابع السياسي يغلب على قضية محددة.

وسنعرض عليكم سريعا الآن بعض المعلومات المتعلقة بأنشطة اللجنة في عام 2023.

لربما تعلمون أن لجنة الرقابة تضم هيئتين تعملان معا هما هيئة الإشراف والمشورة وهيئة الطلبات. وفي عام 2023، قدّمت هيئة الإشراف والمشورة آراء عديدة للأمانة العامة للإنترنت بشأن امتثال المشاريع والعمليات الجارية المشتملة على معاملة بيانات شخصية في محفوظات الإنترنت لقواعد المنظمة.

فلنبدأ بأنشطة الإشراف والمشورة التي تضطلع بها اللجنة وتتولاها الهيئة رقم 1. لقد كانت هذه الهيئة نشطة للغاية وعقدت عددا كبيرا من الاجتماعات والمناقشات واتخذت العديد من القرارات. وقدّمت المشورة والإرشادات بشأن أكثر من 12 من مشاريع الإنترنت، لا سيما مشاريع اتفاقات تعاون، وقواعد بيانات جديدة، وعمليات تطوير تقنية جديدة شملت مجموعات البيانات الكبرى واستخدام الذكاء الاصطناعي. وأبدت اللجنة رأيها في إعداد قائمة الإنترنت "لأسوأ" المواقع الإلكترونية التي تنشر مواد اعتداء جنسي على الأطفال (IWOL) والتي تُعرض على الجمعية العامة هذا العام. وأجرت اللجنة أيضا تدقيقات عشوائية ونظرت في أربع مسائل قانونية وتقنية بارزة تتعلق بالأمن ونزاهة البيانات ومعايير حماية البيانات.

وسنعرض عليكم الآن بعض المعلومات عن معاملة الطلبات التي تتولاها بشكل أساسي الهيئة رقم 2 المعروفة أيضا باسم هيئة الطلبات.

يوصل عدد الطلبات المقدمة إلى اللجنة بالارتفاع بشكل كبير. ففي عام 2023، تلقت اللجنة 2 793 طلبا وأغلقت 2 238 ملفا. وسجّل عدد الطلبات الواردة والملفات المغلقة رقما قياسيا بالنسبة للجنة، حيث ازدادت الطلبات الواردة بنسبة 70 في المائة مقارنة بعام 2021، و 24 في المائة مقارنة بعام 2022.

وسجل عدد الملفات المغلقة، أي عدد الطلبات التي عاملتها اللجنة وأغلقتها، رقما قياسيا أيضا حيث وصل إلى 2 238 ملفا. وهذا الرقم كبير جدا، ولكنه لا يزال غير كافٍ مقارنة بعدد الملفات المتزايد، وبالتالي، فإن عدد الملفات المتراكمة لدينا قد واصل في الارتفاع.



ويؤسفنا أن نشير إلى أن هذه الزيادة في عبء العمل تعني أن اللجنة لم تتمكن دوماً من الرد بشكل فوري على أسئلة مقدّمي الطلبات والمكاتب المركزية الوطنية بشأن ما آلت إليه طلباتهم. وفضلاً عن ذلك، تسبب عبء العمل الملحق على عاتق اللجنة وعلى الأقسام في الأمانة العامة المسؤولة عن إبلاغ اللجنة بالبيانات المسجلة، في عدم تمكن اللجنة دائماً من الالتزام بالمهل النظامية المحددة لها. ويشكل هذا التأخير مصدر قلق كبير لمقدّمي الطلبات، وللمكاتب المركزية الوطنية، وللجنة، وللإنترنت ككل.

ويمكننا أن نؤكد لكم أن اللجنة كانت ولا تزال تكتفٍ جهودها لمعالجة التحديات المتصلة بعبء العمل. ونذكر أن الأمانة العامة تبذل ما في وسعها لمعالجة التأخير في عمل اللجنة عندما نطلب إليها إجراء توصيات في قواعد بياناتها للتحقق من وجود بيانات مسجلة بشأن أحد مقدّمي الطلبات.

وواصلت اللجنة تطوير إجراءاتها الداخلية وسعت أيضاً للحصول على مزيد من الموارد وأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تتيح لها الاضطلاع بولايتها القانونية. ومؤخراً، أجرت إحدى الشركات الاستشارية تدقيقاً بناءً على طلب من الأمانة العامة. وقد أكد هذا التدقيق حاجة أمانة اللجنة إلى مزيد من الموظفين وأدوات تكنولوجيا المعلومات، وتتطلع اللجنة إلى العمل مع الأمانة العامة على تنفيذ هذه التوصيات. ولربما تعلمون أن اللجنة قد طلبت أيضاً زيادة في رواتب أعضائها السبعة الذين يتعين عليهم تخصيص مزيد من الوقت لعمل اللجنة، وسيتم شرح هذه المسألة بشكل مفصّل خلال العرض المقبل. ويمكن لجميع الأشخاص المعيّنين لدى اللجنة أن يشهدوا، كما بيّن التدقيق المستقل الذي أُجري مؤخراً، أن أعضاء اللجنة لا يحصلون على عدد كافٍ من الأيام المدفوعة الأجر لمراجعة كل قضية وإجراء مداوالاتهم على النحو الواجب بشأنها.

وبالنظر إلى الوقت الضروري لتطوير أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات وتعيين موظفين جدد في أمانة اللجنة، ومن ثم دمج هذه الموارد في الإجراءات، لا نتوقع أيّ تحسن على المدى القصير في الوضع الحالي، لا بل على العكس، نتوقع أن يتفاقم التأخير في عام 2024 وعلى الأرجح في عام 2025 أيضاً، ولكننا نبقى متفائلين بأن تتحسن الأمور على المدى المتوسط في حال تم توفير الموارد الإضافية وأدوات تكنولوجيا المعلومات الملائمة.

دعوني أنتقل الآن إلى بعض المبادرات الجارية التي أطلقتها اللجنة. في إطار الجهود التي نواصل بذلها للتواصل بشكل أفضل مع المكاتب المركزية الوطنية، وكما يعلم بعضكم ربما، وضعنا في عام 2023 استبياناً مفصلاً أرسلناه إلى المكاتب المركزية الوطنية للاستفسار عن نوع المعلومات الإضافية أو الدورات التدريبية المتعلقة باللجنة التي قد يرغبون في الحصول عليها. واستناداً إلى المعلومات التي جمعناها من المكاتب المركزية الوطنية الـ 62 التي ملأت الاستبيان، وضعنا على الإنترنت وحدة تعلّم تتعلق باللجنة. ونظّمنا كذلك في السنة الماضية بعض الدورات التدريبية التي تابعتها عن بعد وفي ليون عدة وفود من بلدان مختلفة، ونعمل حالياً على إعداد شريط فيديو موجه لمقدّمي الطلبات.



ونود أن نواصل في السنة المقبلة، في حال توفرت الموارد الضرورية لذلك، توفير دورات تدريبية وتحسين التواصل مع المكاتب المركزية الوطنية والمجتمع المدني. وفي إطار التزامنا بتعزيز الشفافية، نشرت اللجنة مزيداً من المعلومات عن بعض سياساتنا، وتواصل نشر قرارات جديدة بشكل عُقل على موقعنا على الويب. وقد أحرزنا بالتالي تقدماً فيما يتعلق بالشفافية، ولدينا رغبة قوية في الاستمرار في هذا النهج، وإن كانت الأولوية تتمثل حالياً، بالنظر إلى مواردنا المحدودة، في معاملة القضايا ضمن المهل القانونية. ونحن ندرك أن المكاتب المركزية الوطنية والمجتمع المدني يرغبان في الحصول على مزيد من القرارات التي تُنشر بشكل عُقل، في حين يطالب المجتمع المدني أيضاً بمزيد من الإحصاءات والمعلومات، لا سيما مثلاً عن البلدان المعنية بالملفات التي تعاملها اللجنة. وستدرس اللجنة كيفية تعزيز الشفافية والوقت الملائم لذلك، وإن كنا سنضع على رأس أولوياتنا، خلال العام المقبل، مسألة مواصلة معاملة عدد القضايا الكبير والسعي للحصول على الموارد الضرورية للقيام بذلك ودمج هذه الموارد.

وستتمثل إحدى أولوياتنا الأخرى في العام المقبل في المشاركة في العملية التي تديرها لجنة معاملة البيانات³ لمراجعة بعض جوانب النظام الأساسي للجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت واستكشاف التعديلات المحتملة التي يمكن إدخالها عليه. وكانت الأمانة العامة قد اقترحت في الأساس مراجعة النظام الأساسي للجنة بالنظر إلى مضي سبع سنوات على اعتماده، وأقرت اللجنة بمناسبة إجراء هذه المراجعة. وقد تركزت النقاشات بين اللجنة والأمانة العامة بشكل كبير على مسألة معرفة البنود التي ستعبر مراجعتها. واتفق جميع الأطراف على أنه لا ينبغي لأي تعديلات تُدخل على النظام الأساسي أن تهدد استقلالية اللجنة دون أن يتفقوا دائماً على فحوى ذلك من الناحية العملية. وبالنظر إلى عبء العمل الذي سبق ذكره، كانت اللجنة تفضّل تأجيل هذه المراجعة بعض الشيء. ولكن، ولأسباب يمكن فهمها، اتُخذ القرار بالبدء في المراجعة الآن، وستسهم اللجنة فيها على نحو بناء. ورغم أن لجنة معاملة البيانات تركز على النظام الأساسي للجنة الرقابة، أنا على يقين من أن اللجنة ستبين، في إطار المناقشات التي ستجريها مع المكاتب المركزية الوطنية ومع المجتمع المدني على الأرجح، أجزاء من قواعد اشتغالها أو ممارستها يمكن تحسينها دون الحاجة إلى إدخال تعديلات على نظامها الأساسي.

وأود تذكيركم بأننا نسعى بشكل دائم، في إطار الجهود التي نبذلها لتقييم وتحسين أداء اللجنة بشكل مستمر، للحصول على اقتراحاتكم وآرائكم.

سأختم كلمتي هنا. وبالنيابة عن اللجنة، أشكركم على إصغائكم وعلى دعمكم المتواصل لعملنا.

³ لجنة الإنترنت لمعاملة البيانات.